



منذ الفتح الإسلامي لم يعزل وال واحد من ولاية الشام لشكائبة البرحية منه، ولم يتول العراق وال واحد لم يعزل للشكائبات الكثيرة التي كانت تتقاطر على دار الخلافة من رعيته.

ويزول العجب بعض الشيء إذا نحن قسمنا القطرين قسمين آخرين: قسم هو حصة الدولة البيزنطية، وقسم هو حصة الدولة الفارسية.

فالشام التي كانت حصة الدولة البيزنطية كانت طويلة العهد بالنظم الإدارية والحكومية، وكانت فيها مدن من عواصم الدولة الكبرى وعليها رؤساء من المميزين في الدولة بشارات السياسة والدين، وقد فتحها للمسلمون على شروطهم المحدودة للذميين المعاهدين، لأن أهلها كانوا جميعاً من أهل الكتاب، فلما استقر الأمر للدولة الإسلامية فيها بعد زوال الدولة البيزنطية لم تكن من جانب الرعية مقاومة اجتماعية، ولم يكن على شروط للعاهدة خلاف بين الحكام والمحكومين.

وكانت الشام كذلك اقرب إلى الاستقرار لأن حدودها جميعاً كانت في بلاد الدولة الإسلامية، إلا الجانب الذي يلي تخوم الدولة البيزنطية، ولم يكن منه خطر كبير بعد صدمة الهزيمة الكبرى التي منى بها هرقل وودع بعدها تلك البلاد وداع الأبد، وكان كل خطر من هذا الجانب - عظم أو صغر - تتلقاها الدولة الإسلامية بجيوشها البرية وأساطيلها البحرية في جملتها، فلم تكن الشام منفردة بالدفاع إذا هجم الروم برًا أو بحراً، بل كانت الولايات من إفريقية ومصر ومن الجزيرة في بعض الأحيان تتجمع لدفع الهجمات أو لانتقامها قبل وقوعها.

وكانت سياسة عمر في تمكين الفتوح وتحصينها أنفع السياسات للشام خاصة، إذ كانت خطته كما جاء في فتوح البلدان للبلاذري أنهم "كلما فتحوا مدينة ظاهرة أو عند ساحل رتبوا فيها قدر من يحتاج لها من المسلمين، فإن حدث في شيء منها حدث من قبل العدو سربوا إليها الإمداد".

فانتظمت معاقل الدفاع عن الشام على شواطئها وعند أطرافها،

وأحيطت من كل جانب بالمدافعين عنها من جند الدولة الإسلامية في الشق والشمال والجنوب .

ولا نحذرن شيئاً كما ينبغي أن نحذر الإشاعات التي نسميها بالإشاعات التاريخية، ومن قبيلها إشاعة الضعف عن عثمان بن عفان رضوان الله عليه، فقد جنت هذه الإشاعة على النقد التاريخي حتى خيل إلى الناس أنه لم يعمل عملاً قط اتسم بالقوة أو خلا من الضعف، وهو إسراف في الرأي كإسراف جميع الإشاعات من قبيلها، لأن سياسة عثمان البحرية كانت أقوى السياسات وكان فيها قدوة لمن بعده ولم يكن مقتدياً بأحد قبله، ونحسبه عرف خطر الشواطئ والموانئ من عمله في التجارة، فأصلح ميناء جده في الحجاز ولم يغفل لحظة عن الشواطئ المفتوحة في إفريقية ومصر والشام، ولا يقال عن حملة واحدة من حملات البحر أنه كان مسوقاً إليها برأى غيره، فإنه - على ما هو معلوم من سبق معاوية إلى الاستئذان في فتح قبرص أيام الفاروق - لم يأت العزم الأكبر في هذه الحملة إلا من جانب عثمان، إذ كتب إلى معاوية يستوثق من جده في فتح هذه الجزيرة وتأمين الملاحة حولها فأمره كما جاء في البلاذري بأن يركب البحر إليها ومعه امرأته " فإن ركبت البحر ومعك امرأتك فاركه ما ذوناً لك وإلا فلا" .

كانت هذه حال الشام يوم تولى معاوية إقليمها منها على عهد الفاروق ثم تولاها جميعاً على عهد عثمان .

وبخلاف ذلك كانت حالة العراق من جميع الوجوه . فلم تكن فيها معاهدات ذممة تدين الرعية، ولم تكن حدودها الشرقية والشمالية آمنة كل الأمان في زمن من الأزمان، فكانت - من البصرة إلى أرمينية إلى خراسان - عرضة للحملات والفتن في كل آونة، وكانت الدولة الإسلامية لا تفرغ لا كل قوتها كما أفرغتها للدفاع عن الشام أمام الدولة البيزنطية، لأن دولة فارس ذهبت بذهاب ملكها فلم يحسب لها المسلمون حساب القوة المتجمعة وسلوكوا فيها مسلك التأهب للمفاجآت الطارئة من هنا وهناك، وليس فيها ما يشغل بال دولة في مواجهة دولة أخرى .

وعلى هذا كان العراق، أو كانت الجزيرة كلها: أطرافاً مهملة في أيام الدولة الفارسية، فلم يكن لها نظام من نظم الإدارة المتناسقة يسير عليه الحكم كما سارت الحكومة الإدارية في الشام، ولم تتضح علاقات الحاكمين بالمحكومين في أنحائها كما اتضحت مع المعاهدين الذميين.

وأعضل من ذلك كله بين مشكلاتها أن الفتح الإسلامي قد جاءها بمجتمع مختلف منقول إليها بحذافيره من سادته وقادته إلى سوقته ومواليه.

فقد انتقل إليها رهط من القادة وذوى الرئاسة ليقيموا فيها ويزرعوا الأرض ويتجروا بين أنحائها، وعاش إلى جانبهم ألوف من الجند المقيمين والجند العاملين، وكلهم لهم أعطية من بيت المال، يعطاها من عمل في الفتوح الأولى ومن يعمل في الغزوات التالية، وكان تقسيم الأعطية مشكلة من مشكلات هذا المجتمع المنقول. فمن بقى عاملاً في الغزوات بحسب له حقاً يستكره على سابقه من المجاهدين المقيمين، وأعطية بيت المال تأتي كلها من المدينة أو تصرف كلها بتقديرها، ويلام الولاة في نظر الجند لأنهم لا يفرقون في الإحصاء والتقدير بين الفريقين، ويلامون لأنهم يعيشون بين أقرانهم وعشيرتهم ويتعرضون لشبهات المحاباة بالحق أو بالباطل، ولا تنقطع الشكاية من الولاية إلا ريثما يعزل واحد منهم ويتلوه خلف له يأخذ في العمل فيأخذه القوم كرة أخرى بالتهم والشبهات.

وقد ثقلت أعباء هذه الشكايات على كاهل الفاروق وهو في هيئته وعزمه واقتداره على فض المنازعات فلم يكن يرى في جوانب المسجد مغموماً إلا علم أصحابه أنه مشغول بشكاية من شكايات الرعية أو الجند في العراق.

وبدأ معاوية أعماله العامة في الشام وهى بتلك الحالة من الاستقرار بالقياس إلى جميع الولايات الإسلامية الأخرى، وجاء عمله فيها تدريجاً من معاونته لأخيه يزيد إلى قيامه على ناحية من الشام خلفاً له إلى قيامه على الشام كلها في أيام عثمان، فكان كل عمل من الأعمال بمثابة "فترة تمرين" للعمل الذي يليه ويزيد عليه في السعة والتكليف، وكانت الأعمال "الحربية"

أو أعمال التحصين يتولاها من حوله رجال من صناديد الحرب كعبيدة بن الجراح وعبد الرحمن بن خالد، فلم يبق قط بقيادة حرية مستقلة وصل بها إلى نتيجة حاسمة أو ناجحة.

ثم نشبت الفتنة الوييلة في خلافة عثمان وهو بعزل عنها، وقتل عثمان فاتخذ من مقتله ذريعة للخروج على الإمام على وإنكار بيعته، وأسرف كل الإسراف في التذرع بهذه الذريعة قبل استقلاله بالخلافة فما كان له من مسوغ يتعلل به غير مقتل عثمان يردده في كل حديث وفي كل خطاب وفي كل جواب، وينكر عليه بعض صحبه أن يمنع عليًا وأصحابه الماء في وقعة صفين، فيجد المذرة له في صنيعه أنه يمنعهم الماء لأنهم منعوا عثمان الماء وهو محصور.

واستند إلى آية من القرآن الكريم فسرّها برأيه ليقنع أنصاره أنه على حق وأنه منصور، وهي قوله تعالى: "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق. ومن قتل منظومًا فقد جعلنا لوليه سلطانًا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورًا".

وعلى قدر اللهج بهذه الفاجعة قبل استقلاله بالخلافة سكت عنها وأغفلها بعد ذلك فلم يعد إليها قط إلا ليعتذر إلى قرابة الخليفة المقتول من سكوته وإغفاله.

وينبغي هنا أن نذكر أن معاوية لم يكن بحاجة إلى قدرة خارقة لإثارة الشام باشم الخليفة المقتول. فإن عثمان كانت له مصاهرة في بني كلب أكبر قبائل البادية في الشام، وكانت روجه نائلة بنت الفرافصة تصف مصرعه في رسائلها وتبعث بقيمصه المخضب بالدم وأصابعه المبتورة فترفع على المنبر حيث يراها شعود المسجد في كل صلاة، وكان جند الشام بعبيدين عن معمة الفتنة لم يسمعوا صوتًا من أصوات الثورة على الخليفة المقتول ولا حجة من حجج السخط على حكمه، وكانوا بين عسكريين أقربهما إليهم وإلى عملهم معسكرهم في ولاية معاوية، ومنهم طائفة كان يستبقونها لديه ولا يأذن لأحد

منها أن يبتعد من جواره برهة إلى معمعة الفتنة مخافة عليه من الاستتماع
لحجج المخالفين فيداخله الشك في دعوته ودعواه.

ولم ينته معاوية في نزاعه لعلى إلى موقف فصل بالحرب أو بالسياسة .
ففى وقعة صفين حلت الهزيمة بجيشه ليلة الهرير وأيقن بسوء العاقبة
إذا استمرت مدة القتال، فأشار عليه عمرو بن العاص بحيلة للمصالحف
فرفعوها فى اليوم التالى ونادوا بالتحكيم إلى كتاب الله، فاختلف جند الإمام
واضطر فى جنده المختلف إلى قبول التحكيم .

ومن المؤرخين من يسالغ فى خطر التحكيم ويجعل له شأنًا فى عواقب
النزاع لم يكن له ولا كان من المعقول ان يكون له بحال .

فهذا التحكيم لم يكن ليبدل تلك العواقب على أية نتيجة من النتائج
انتهى إليها، سواء اتفق الحكمان على خلع على ومعاوية معاً أو انفصاء على
خلع أحدهما دون الآخر، أو لم يتفقا على شيء .

ففى كل حالة من هذه الحالات كانت العواقب صائرة إلى ما صارت
إليه بلا اختلاف، وكان المعسكران يمضيان فى طريقهما الذى مضيا فيه فلا
يسلم أحدهما لصاحبه برأى يمليه عليه الحكمان متفقين أو غير متفقين .

إنما وقعت الواقعة الحاسمة بمقتل على رضوان الله عليه دون صاحبيه،
ثم آلت خلافته إلى ابنه الحسن فى معسكر مضطرب بين الخوارج والشيعة
والموالى والأتباع الذين لا يعملون عمل الأتباع طائعين ولا يعملون عمل
الرؤساء مقتدرين مضطلعين، وورث الحسن معسكرًا لم يطل عليه عهد للولاء
لأحد قط ليناضل به معسكرًا لم يقع فيه خلاف قط منذ الفتح الأول، إلا
الخلاف الذى كان يريد معاوية ويعمل له حذرًا من مغبة الاتفاق عليه .

ولما امتنع طلب البيعة لغير معاوية ببيع معاوية وحده أو بقى مغاوضوه
متفرقين لا يلوذ فريق منهم برئيس يرشح نفسه لخلافة أو ينهض لها بحجة .
فترك هؤلاء المتفرقين فى العراق يضرب بعضهم بعضًا أو فى الحجاز لا
يعملون شيئًا غير الترقب والانتظار .

ولا شك أن معاوية قد استفاد فى إمارته منذ اللحظة الأولى من كل نظام مفيد فى حكومة الشام، فأبقى ما لا غنى عنه من نظم الإدارة وتوسع فيه وزاد عليه، وأبطل ما لا بد أن يبطل مع الدولة المتبدلة والدين الجديد.

وقد وكل الإدارة المالية إلى القائمين بها فى أيام الدولة البيزنطية وعلى رأسهم سرجون بن منصور ثم ابنه منصور ابن سرجون، ووكّل الإدارة الكتابية إلى عبد الله بن أوس الغسانى من وجوه الغساسنة أصحاب الملك القديم فى الشام، ونظم البريد وتوسع فيه للاطلاع على أخبار الأقاليم وإبلاغ الأخبار إليها على انتظام وترتيب، وأنشأ ديوان الخاتم لمراجعة الحساب بين العاصمة والولايات، وعزز بناء الأسطول بتجديد مصانع السفن فى عكاء، واستجلب من فارس كل عامل نافع فى مسائل الخراج والإحصاء، وعنى بتسجيل المواليد والوفيات لتقسيم الأعطية والأرزاق، وجعل للجند عملاً يصرفهم عن البطالة والشقاق فداول بينهم وبين مواعيد الصوائف والشواتى وهى مواعيد الحراسة والغزو فى بلاد الروم من تخوم الشام إلى أرباض القسطنطينية، وكان يحرك الأساطيل من حين إلى حين لتهديد القسطنطينية وسواحل الدولة البيزنطية ليشغلها بالدفاع عن التفكير فى الهجوم.

وبرزت حزامة معاوية فى تدبير شئون ملكه مع ما اشتهر به سياسة العصر - فى إقبال الدولة والدنيا - من الكلف بمناعم العيش والتهافت على المتع واللذات، بل مع اشتهار معاوية نفسه بمثل هذا الكلف فى بيته وفيما يشهده الناس من أبهته وزينته، فكان عظيم العناية بأطياب الخوان كثير الزهو بالثياب الفاخرة والحيلة الغالية، وكان يأكل ويشرب فى آنية الذهب والصحاف المرصعة بالجواهر، ويأنس للسمع واللهو لا يكتف طربه بين خاصة صحبه "لأن الكرم طروب".

إلا أنه كان على هذا كله لا يضيع عملاً فى سبيل اللذة ولا ينكص عن مشقة تواجهه من أجل متعة تغريه، وربما أمر بإيقاضه ساعات من الليل لمراجعة الرسائل والشكايات من أطراف الدولة القاصية، وربما جلس للمظالم

نهاراً فاستمع إلى الجليل والدقيق منها ونظر في بعضها وأحال بعضها إلى من ياط بها ويحاسبه على النظر فيها، وكانت له قدرة على ضبط هواه حين يريد، وقدرة على تصريف وقته كما يشاء.

ولما بررت منه هذه القدرة للشاهد والغائب أتاحت له حجة لطلب الخلافة أغنته عن اللجاجة بمظلمة عثمان، فكان يخطب فيقول: "إننى إن لم أكن خيركم فأنا أنفعكم لأنفسكم" وكان يقول للحسن ولغيره أنه لم علم أن أحداً أضبط لشئون الملك منه وأقدر على جمع الرعية حوله لما نازعه هذه الأمانة الثقيلة على عاتقه.

وإذا كان الأمر أمر قدرة وعجز فلا جدال في وصف معاوية بالقدرة ونفى العجز عنه لأنه من الصفات التي لا ترد على بال عارفيه أو خصومه. بيد أن القدرة - كما قلنا في الصفحات الأولى من هذه الرسالة - هي أحوج الصفات إلى التقدير، لأنها لا تعرف إلا بمقدارها ولا تدل على شيء إن لم تكن قدره على هذا الشيء أو ذاك.

وتقدير هذه القدرة التي امتاز بها رأس الدولة الأموية فيما نرى أنها كانت الحزم غاية الحزم في الشوط القصير، ولكنها تخلو من الحزم أو تنحرف إلى نقيضه في الشوط الطويل والأمد البعيد.

إن معاوية لم يضيع عملاً حاضراً في سبيل متعة حاضرة، ولكنه أوشك أن يضيع الغد كله في سبيل اليوم الذي يشهده أو في سبيل العمر الذي يحياه.

ألجأته الحاجة إلى إنفاق المال في أبهة الملك والإغداق على الأعوان والخدام إلى إرهاب الرعية بالضرائب ومخالفة العهود مع أصحاب الجزية، فكان من الولاة من يطيعه ومنهم من يجيبه معترضاً كما فعل وردان في مصر حين أمره بذلك فأجابه سائلاً: "كيف أزيد عليهم وفي عهدهم ألا يزداد عليهم؟"

ومن الولاة الذين أنكروا أن تستصفى الأموال لبيت مال الخليفة وإلى

خرسان الذى كتب إليه زياد يأمره ألا يقسم فى الناس ذهبًا ولا فضة، فكتب
الوالى إلى زياد: "بلغنى ما ذكرت من كتاب أمير المؤمنين وأنى وجدت كتاب
الله تعالى قبل كتاب أمير المؤمنين. وأنه والله لو أن السماء والأرض كانتا رتقًا
على عبد اتقى الله جعل له مخرجًا والسلام".

إلا أن الولاة الذين أطاعوا وبالغوا فى الطاعة أكثر من الذين ذكروا
بالمخالفة، وكلما اشتدت الحاجة إلى المال اشتد الطلب على الرعية، وعمد
بيت المال إلى احتجاز حصة الزكاة من الأعطية لحسابنها فى الهبات والهدايا،
وفتح هذا الباب على مصراعيه فتوسع فيه كل خليفة بعد معاوية حتى جعلوا
يحاسبون الناس على "التخمين" ويحصون عليهم ثمراتهم قبل أن تنبتها
الأرض فيحسبونها عليهم بثمن دون ثمنها ويأخذوا منها ما يصل إلى أيديهم
بالثمن الذى اختاروه، وتمادى هذا العسف إلى عهد عمر بن عبد العزيز الذى
استنكره وكتب إلى بعض ولاته يقول أن عمالك يخرصون الثمار عن أهلها
ثم يقومونها بسعر دون سعر الناس الذين يتبايعون به فيأخذونها قرصًا على
قيمتهم التى قوموها". . . . ولم ينته هذا العسف حتى كانت نهايه بداية
للخراب وإفلاس الدولة فى ختام عهدها فكان إفلاسها هذا - على حين
حاجتها إلى مضاعفة المورد - سببًا من أسباب التعجيل بزوالها.

وكأنما كان غرام معاوية بأبهة الملك زهواً فى قرارة النفس لا يبالى أن
يباهى به من صادفه ولو كان من الزهاد المنكرين للترف والسرف وخيلاء الثراء
والفخر بالبناء والكساء، فلما بنى قصر الخضراء بلغ من إعجابه بالبناء سأل أبا
ذر داعية الزهد والكفاف من الرزق: كيف ترى هذا؟

فسمع منه جواباً كان خليقاً أن يترقبه لو لم يكن لزهوه بما ابتناه لا
يصيدق أن أحداً يراه بغير ما رآه. قال أبو ذر أمام "الاشتراكيين" فى ذلك
الزمان: "إن كنت بنيته من مال الله فأنت من الخائنين، وإن كنت بنيته من
مالك فأنت من المسرفين". . .

وأشأم من هذه السياسة المالية سياسة الأمن أو سياسة ضبط الأمور كما
كان يسميها.

فليس أضل ضلالاً ولا أجهل جهلاً من المؤررخين الذين سمو سنة "إحدى وأربعين هجرية" بعام الجماعة لأنها السنة التي استأثر فيها معاوية بالخلافة فلم يشاركه أحد فيها، لأن صدر الإسلام لم يعرف سنة تفرقت فيها الأمة كما تفرقت في تلك السنة، ووقع فيها الشتات بين كل فئة من فئاتها كما وقع فيها.

إذ كانت خطة معاوية في الأمن والتأمين قائمة على فكرة واحدة وهي التفرقة بين الجميع، وسيان بعد ذلك سكنوا عن رضى منهم بالحال أو سكنوا عجزاً منهم عن السخط والاعتراض، وكان سكونهم سكون أيام أو كان سكون الأعمار والأعوام.

ولم يقصر هذه الخطة على ضرب خصومه بعضهم ببعض كما فعل في العراق حيث كان يضرب الشيعة بالخوارج ويضرب الخوارج بالشيعة ويفرق بين العشائر العربية بمدولة التقريب والإقصاء لعشيرة منهم بعد عشيرة. بل كان يفعل ذلك في صميم البيت الأموي من غير السفينيين، فكان يأمر سعيد بن العاص بهدم بيت مروان كما تقدم، ثم يأمر مروان بهدم بيت سعيد، ويغرى أبناء عثمان بالمروانيين كما يغرى المروانيين بأبناء عثمان.

وفرق بين اليمانية والقيسية، أو بين جنوب الجزيرة وشمالها، فأعطى حسان بن مالك سيد القحطانيين حكمه في صدارة المجالس لليمانية ومضاعفة الأجر لهم أو للألفيين الذين اصطفاهم من حزبه ورهطه، وجعل لك لهؤلاء الألفيين حق التوريث من بعده لأقرب الناس إليه في روايته وأرزاقه ووجاهته وقيادته، واشترط رؤساء اليمانية عليه ألا يعقد في أمر أو يله إلا بعد مشورة منهم يقدمهم فيها على ولاته ووزرائه.

وفرق كذلك بين العرب والموالي وأوشك أن ينكل بالموالي ليقصدهم عن مناصب الدولة وعن الإقامة في عواصمها، لأنه كان يعلم أن العرب يلوذون برؤسائهم ولا رؤساء للموالي يلوذون بهم في نقمة أو مظلمة. وانفتح للموالي بذلك باب اللياذ بأصحاب المذاهب والدعوات لأنهم رءوسهم دون الرءوس وقادتهم دون القادة، فلم يكذ داعية من الدعاة يجهر بنذهب معقول

أو غير معقول إلا ألفى إلى جانبه جموعاً من الموالي تصغى إليه، ووافق ذلك أن الخوارج من صميم العرب كانوا يدعون إلى مذهب في الخلافة يوافق الموالي في كل أمة، لأنه مذهب لا يحصر الخلافة في النسب ولا في قریش ولا يرى لها شرطاً غير التقوى والصلاح، فتفرق الموالي بين الخوارج والشیعة، ونصروا هؤلاء تارة وهؤلاء تارة أخرى لأنهم جميعاً يحاربون بنى أمية.

واتبع هذه الخطة - خطة التفرقة - بين أهل الشام الذين تمهدت له ولايتهم من قبل الإسلام، فاستخلص لنفسه فرقة منهم لا تخرج من الشام ولا تلتقى بأحد من دعاة العراق أو الحجاز أو مصر أو إفريقية، ثم نقل إلى الشام طوائف شتى من غير أهلها، فنقل إليها طوائف الزط والسيابجة من البصرة، ونقل إلى الأردن وصور طوائف من الفرس والموالي، ونقل إلى أنطاكية أساورة الموائى بالعراق، وخلط العرب بالعجم وهؤلاء بسلالة الشاميين فى كل بقعة من بقاع البلاد التى عرفت من قديم باسم البلاد السورية.

ولم يستطع أن يستخلص قبيلة بنى كلب كلها لأن منهم أصهار عثمان وبيت مروان، فاستخلص منهم أحوال يزيد وأصبحوا بعد ذلك فريقين: فريق يدعو إلى خالد بن يزيد وفريق يدعو إلى مروان.

وواضح من هذه التفرقة أنه كان يكف يده عن البطش والنكاية فى معاملتهم جميعاً على اختلاف النسب والمقام، لأنه كان يغرى بعضهم ببعض فىستغنى بالوقیعة بينهم عن الإيقاع بهم، ولكنه على هذا كان يؤيد سياسة الإيقاع مهما يكن من قسوتها وغلظتها كما أیدها أقسى الولاة وأغلظتهم فى زمانه وبعد زمانه، وكان يختار لها من يعلم أنه يفرط فيها ولا يقتصد فى شروها وموبقاتها، ولا يبالى أن يأخذ البرىء بذنب الأثیم ولا أن ينكل بالقرب قصاصاً من البعید، وكذلك فعل والیه زیاد فى البصرة حيث أعلن "شريعة" حكمه فقال فى خطبته التى افتتح بها حكمه: "إنى لأقسم بالله لأخذن الولى بالمولى والمقیم بالظاعن والمقبل بالمدير والصحيح منكم بالسقیم

حتى يلقي الرجل منكم أخاه فيقول: انج سعيد فقد هلك سعد . . آياى ودلج الليل فإنى لا أوتى بمدلج إلا سفكت دمه، وقد أجلتكم فى ذلك بقدر ما يأتى الخبر الكوفة ويرجع إليكم، وإياى ودعوى الجاهلية. فإنى لا أجد أحداً دعى بها إلا قطعت لسانه. وقد أحدثتم أحداثاً لم تكن وأحدثنا لكل ذنب عقوبة. فمن غرق قومًا غرقناه ومن حرق على قوم حرقناه ومن نقب بيتًا عن قلبه ومن نبش قبرًا دفنته فيه حيًا، فكفوا عنى أيديكم وألسنتكم أكفف عنكم لسانى ويدي، وإياى لا يظهر لأحد منكم خلاف ما عليه عامتكم إلا ضربت عنقه.

"وقد كانت بينى وبين أقوام أحن فجعلت ذلك دبر أذنى وتحت قدمى. فممن كان منكم محسنًا فليزدد إحسانًا ومن كان مسيئًا فلينزح عن إساءته. إنى لو علمت أن أحدكم قد قتله السل من مبغضى لم أكسف له قناعاً ولم أهتك له سترًا حتى ييدى لى صفحته فإذا فعل لم أناظره"

إلى أن قال واعدك بعد هذا الوعيد: "واعلموا أننى مهما قصرت عنه فلست بمقصر عن ثلاث: لست محتججًا عن طالب حاجة منكم ولو أتانى طارقًا بليل، ولا حاسبًا رزقًا ولا عطاء، ولا مجرمًا لكم بعثًا. فادعوا الله بالصالح لأئمتكم فإنهم ساستكم المؤدون وكهفكم الذى إليه تأوون، ومتى تصلحوا يصلحوا، ولا تشربوا قلوبكم بغضهم فيشتد لذلك غيظكم يطول له حزنكم".

ثم عاد إلى التذير والوعيد فاختم خطابه قائلاً: "... إن لى فيكم لصرعى كثرة فليحذر كل امرئ منكم أن يكون من صرعاى".

وقد أمر صاحب شرطته أن يخرج بعد صلاة العشاء وانقضاء هزيع من الليل، ثم لا يرى إنسانًا إلا قتله، وجيء إليه يومًا بأعرابى لم يقتله صاحب الشرطة لاشتباه أمره عليه، فسأله زياد: أما سمعت النداء؟ قال الأعرابى: لا والله قدمت بحلوبة لى وغشيتنى الليل وأقمت لأصبح ولا علم لى بما كان من الأمير.

قال: أظنك والله صادقاً. ولكن في قتلك صلاح الأمة، وأمر به فضربت عنقه.

ومثل هذا الحكم لا يغتفر ولو كان من معاضيره "ضبط" الأمور وتأمين الناس، لأنه يؤمنهم بخوف أشد عليهم من خوف العدوان، ولكنه على هذا لم يصلح للضبط والتأمين إلا فترة لم تطل ولا يزال سواء منها على الأمة أن تنقضى في عدوان أهل البغى أو في نكال السلطان بمثل هذا النكال، ثم انقضت هذه الفترة فنجمت نواجم الشر ولم تنشب في تلك الأنحاء ناشبة من الفتنة إلا كان بها جرثومة من تلك السياسة التي تفسد الأمور في زمانها وفيما بعد زمانها.

وكان الناس من حين إلى حين يهربون من هذه الشدة ويتحرمون بجوار العاصمة فيجبرهم معاوية ولا يكف يد واليه عن غيرهم، وكتب إليه زياد مرة: "إن هذا فساد لعملى كلما طلبت رجلاً لجأ إليك وتحرم بك".

فكتب إليه معاوية: "إنه لا ينبغي أن نسوس الناس بسياسة واحدة فيكون مقامنا مقام رجل واحد، ولكن تكون أنت للشدة والغلظة وأكون أنا للرافة والرحمة فيستريح الناس بيننا . . ."

على أن زياداً تخرج أشد الحرج في قضية حجر بن عدى وأرسله إلى معاوية فلم يتحرج معاوية من قتله، ولم يذكر الناس لزياد من جرائم قسوته في حكمه ما ذكره من جرائم هذه السقطة لمعاوية إلى ختام أيام الدولة الأموية.

وساءت العقبي من سياسة التفرقة كما ساءت العقبي من سياسة القسوة، فلم تنجم في الدولة ناجمة فتنة إلا كانت جرثومتها في هذه السياسة، من قتال اليمانية والقيسية في أيام مروان الأول إلى قتال اليمانية والقيسية في أيام مروان الأخير، ومن ثورة خراسان في صدر الدولة إلى ثورتها والدولة كلها في أدبار.

وكان حزم معاوية وكانت قدرته في كل أولئك حزمًا لا بد له من تعقيب وكانت قدرته في أعماله جميعاً قدرة لا بد لها من تقدير.

وجماع الصدق فى هذا التقدير أنها كانت قدرة على الشوط القصير
والأمد القريب، ولم تكن قط قدرة على الشوط الطويل والأمد البعيد.

واستقر الملك لمعاوية على قلق دخيل إلى أن أدركته الوفاة سنة ستين
للهجرة، وبطل نصفه قبل وفاته كأنه ضرب من الشلل، وأصابته لوعة
وسقطت أسنانه جميعاً، كأنها من أدواء التخمة التى تعجل إلى الكبد
والأسنان، ويبدو أثرها فى مرض الجلد واللثة، وكان يخلط فى وفاته أحياناً
ولكنه كان يصحو ساعة بعد ساعة حاضر الذهن صحيح اللسان، فدعا
بصاحب شرطته الضحاك بن قيس الفهرى وبسلم بن عقبة صاحب الأفاعيل
المشهورة فى حرب أهل المدينة، وقال لهما فى أشهر الأسانيد: "بلغا يزيد
وصيتى: انظر أهل الحجاز فإنهم أهلك فأكرم من قدم عليك منهم وتعاهد من
غاب عنك، وأنظر أهل العراق فإن سألوك أن تعزل عنهم كل يوم عاملاً
فافعل، فإن عزل عامل أحب إلى من أن يشهر عليك مائة ألف سيف،
وانظر أهل الشام فليكونوا لسانك وعييتك، فإن نابك شىء من عدوك فانتصر
بهم، فإذا أصبتم فاردد أهل الشام إلى بلادهم فإنهم إن أقاموا بغير بلادهم
أخذوا بغير أخلافهم، وإنى لست أخاف من قريش إلا ثلاثة: الحسين بن على
وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر. فأما ابن عمر فرجل قد وقذته العبادة
فليس ملتصقاً شيئاً قبلك، وأما الحسين فرجل خفيف وأرجو أن يكفيكه الله
بمن قتل أباه وخذل أخاه، وأن له رحماً ماسة وحقاً عظيماً وقراة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم، وما أظن أهل العراق تاركيه حتى يخرجوه. فإن
قدرت عليه فاصفح عنه فإنى لو أننى صاحبه عفوت عنه. وأما ابن الزبير فإنه
خب ضب. فإذا شخص لك فالبد له ألا أن يلتمس منك صلحاً فأقبل واحقن
دماء قومك ما استطعت".

ويقال أنه ألقى هذه الوصية إلى يزيد فقال: "يا بنى! إنى قد كفيتك
الرحلة والترحال ووطأت لك الأشياء وذللت لك الأعداء وأخضعت لك
أعناق العرب، وجمعت لك من جمع واحد، وإنى لا أتخوف أن ينازعك
هذا الأمر الذى استتب لك إلا أربعة نفر من قريش: الحسين بن على، وعبد

الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن أبي بكر فأما عبد الله بن عمر فرجل قد وقذته العبادة فإذا لم يبق أحد غيره بايعك، وأما الحسين بن علي فإن أهل العراق لن يدعوه حتى يخرجوه. فإن خرج عليك فظفرت به فاصفح عنه فإن له رحمًا ماسة وحقًا عظيمًا، وأما ابن أبي بكر فرجل إن رأى أصحابه صنعوا شيئًا صنع مثلهم. ليس همه إلا في النساء واللهو، وأما الذي يجشم لك جثوم الأسد ويراوغك مراوغة الثعلب فإذا أمكنته فرصة وثب فذاك ابن الزبير، فإن هو فعلها بك فقدرت عليه فقطعه إربًا إربًا

وشبيه أن تكون هذه الوصية في معناها آخر ما قاله وخلاصة ما خرج به من تجارب دنياه، فإنها سياسته التي كان يعيدها كما بدأها لو أنه عاد ليبدئ بها من جديد في أيام يزيد، معرفة بالرجال وقدرة على التدبير في الشوط القصير، وأحكام العقدة بآلتها في حينها، وبغير نظر إلى أكتها بعد ذلك الحين، ومن ذلك اختياره لإبلاغ الوصية أسوأ من يعين عليها مع الزمن: مسلم بن عقبة والضحاك ابن قيس . . ومن ذاك مدافعتة الفتن بالمجاراة والمداراة، فيوصى خليفته بعزل وال في كل يوم ولا يوصيه بالنظر فيما وراء ذلك من سحق على الحاكم وعجز عن إرضاء المحكوم وصية رجل قدير.

قدير غاية القدرة في الشوط القصير
